دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية: تجارب دولية

ا د: زرزار **العياشي** أستاذ التعليم العالي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

أ. **غياد كريمة** أستاذة مساعدة
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

الملخص:

يهدف البحث الى ابراز وتحديددورالمناطق الحرة وأهميتها التنموية خاصة بالنسبة للبلدان المضيفة لها، خاصةمعالدور المتنامي للمناطق الحرة خاصة بالنسبة للدول النامية خاصة من ناحية توفير فرص العمل بالنسبة للدول المضيفة، والتجربة الصينية تعد أبرز مثال لذلك.

واستنتج البحثأن المناطق الحرة هي أداة جد مهمة تستعملها الدول بمدفجذبالاستثماراتالأجنبيةوتسهم بدور كبير في تنمية الصادرات وحل جانب كبير من مشكلة البطالة، عموما فالمناطق الحرة تعد وسيلة فعالة للخروج من العديد من المشاكل التي تتخبط فيها الدول النامية، ولكن نجاحها يبقى رهين بتظافر مجموعة من الشروط التي يقع على عاتق الدولة المضيفة لها توفيرها بشكل يساعد على نجاحها.

الكلمات الدالة: المناطق الحرة، التبادل التجاري، النمو الاقتصادي، الاعفاءات الجمركية، الاستثمار الأجنبي.

Abstract:

The study aims at highlighting the role of free ones and their developmental importance especially r their host countries, especially with the growing le of free zones especially for developing countries, pecially in terms of providing job opportunities for st countries.

The study concludes that free zones are a very important tool used by countries to attract foreign investments and contribute a significant role in the development of exports and solve a large part of the problem of unemployment. In general, free zones are an effective way out of many of the problems of developing countries, A set of conditions that the host country has to provide in a way that helps its success.

Key words: Free zones, trade exchange, economic growth, customs exemptions, foreign investment.

مقدمة

يعود تاريخ المناطق الحرة إلى نحو ألفي عام في عهد الامبراطورية الرومانية حيث نشأت أول منطقة حرة في منطقة بحر إيجا، حيث كانت تطبق فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الامبراطورية، وبعدها ظهرت منطقة جبل طارق في عام 1704ومنطقة سنغافورة في عام 1819 ومنطقة هونج كونج في عام 1842 ، وقد انحصر نشاط هذه المناطق حينها في منح تسهيلات في الموانئ والمراكز التجارية، وخاصة بين الشرق والغرب خاصة في عمليات إعادة التصدير وعمليات التفريغ والتخزين وتموين السفن.

وقد أدت هذه التسهيلات إلى ازدهار عمليات التبادل التجاري وزيادة فرص العمل، بالإضافة إلى النمو في الدخل القومي، مما أدى إلى اهتمام الدول والحكومات باهمية مثل هذه المناطق في الاقتصاد الوطني، تُعتبر المناطق الحرة إحدى الدعائم المهمة التي ترتكز عليها الاقتصادات الوطنية خصوصاً في البلدان النامية، كما تعتبر أداة من أدوات الدولة لتحقيق أهدافها الكلية، والتي تؤدي إلى التطور والنمو الاقتصادي في ذلك البلد، حيث تقوم الدولة باستقطاع جزء من أراضيها يستثنى من تطبيق القوانين المالية السائدة وتقوم بوضع حزمة من التسهيلات والحوافز لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

فالمناطق الحرة تعد من أبرز المراكز المحفزة للنشاط الاقتصادي والتجاري , وذلك نتيجةً لضآلة القيود والمعوقات المحددة لذلك النشاط وإمكانية توفر العوامل الأساسية واللوجستية الساندة لها, فهي نظرياً بمثابة الدولة المستقلة من حيث إمكانية اتخاذ إجراءات خاصة وتطبيق تشريعات مختلفة عما هو عليه في سائر المناطق الأخرى في البلد.

مشكلةالدراسة:من خلال استقراء الواقع الحالي للمناطق الحرة نجد البعض منها قد حققت أرقاما قياسية في معدلات النمو الاقتصادي وساهمت بعملية الدفع بالتنمية في البلدان المضيفة لها، وفي المقابل نجدها في بعض البلدان قد فشلت في مساهمتها في عملية التنمية بالرغم من توفرها على مؤهلات ومميزات تساعدها على ذلك.

ومن هنا تبرز اشكالية البحث من خلال التساؤل عن:

الى أي مدى نجحت المناطق الحرة في المساهمة في عملية التنمية؟

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في الآتي:

- تحديد دور المناطق الحرة وأهميتها التنموية خاصة بالنسبة للبلدان المضيفة لها.
- ابراز الدور المتنامي للمناطق الحرة خاصة بالنسبة للدول النامية.
- أهمية المناطق الحرة في توفير فرص العمل بالنسبة للدول المضيفة، والتجربة الصينية تعد أبرز مثال لذلك.

منهجية الدراسة: سيستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحديد مصادر الدراسة المتعلقة بالأهمية التنموية للمناطق الحرة وآراء للمختصين، من أجل الوصول إلى توجهات عامة في معالجة موضوع الورقة والإجابة عن أسئلتها.

1- الاطار العامل لمناطق الحرة

تعود فكرة المناطق الحرة إلى عصر الإمبراطورية الرومانية، حيث أقيمت هذه المناطق بغرض جذب التجارة الدولية العابرة، لذلك فقد آانت هذه المناطق تقام فى المرآز الرئيسية لخطوط التجارة الدولية واقتصرت أنشطتها على تموين وإعادة شحن السفن.

وفى العصور الحديثة استغلت الدول الاستعمارية بعض المواقع الهامة فى مستعمراتها لإنشاء المناطق الحرة وذلك بغرض جذب التجارة الدولية العابرة وآأماآن لشحن وتصدير منتجات هذه المستعمرات إلى الدولة الأم، ومن الأمثلة على ذلك المنطقة الحرة بسنغافورة التي أنشأت عام 1819 م والمنطقة الحرة بهونج آونج والتي أنشأت فى عام 1842 .

ومنذ بداية الستينيات شهدت فكرة المناطق الحرة تطوراً كبيرا سواء من حيث الغرض الذى تؤديه أو من حيث أماآن إقامتها ومساحتها أو من حيث المزايا والحوافز التي تقدم للمستثمرين، فمن حيث الغرض تحولت هذه المناطق من مجرد أما آن لتخزين السلع وإعادة تصديرها إلى مناطق تقدم الكثير من الخدمات فى مجالات الصادرات، وتحولت الكثير من هذه المناطق إلى مناطق صناعية، آما تطورت هذه المناطق من حيث أماآن إقامتها ومساحتها، فقديما كانت تقام بالقرب من الموانئ وخطوط التجارة الرئيسية، ومع التطور أصبحت تقام فى أي مكان داخل الدولة بل

أصبحت تقام في بعض المناطق النائية بغرض تنمية هذه المناطق، آما أصبحت تقام على مساحات آبيرة بغرض السماح بأآبر عدد ممكن من المشروعات بإقامة استثماراتها داخل هذه المناطق[i].

تُعرف المنطقة الحرة بالتوصيف الاقتصادي الشامل بأنها"مساحة جغرافية محددة بقانون لاستقطاب استثمارات تجارية وصناعية وخدمية داخل محيطها تتمتع بامتيازات وإعفاءات جمركية وضريبية ومصرفية، إضافة إلى حزمة من التسهيلات الجاذبة للمستثمرين فيها"[ii]، كما تُعرف المناطق الحرة بأنها عبارة عن مقاطعات صغيرة موجودة داخل الحدود السياسية للبلد، لكنها تعتبر خارج الحدود الجمركية لذلك البلد، أي إن كلما يُصدر من وإلى المناطق الحرة غير خاضع إلى ضوابط الاستيراد والتصدير والرسمال جمركي، بينما تعرفها اتفاقية كيوتو[iii] بأنها جزء من الإقليم أو الدولة تعتبر السلع المنتجة أو المقدمة فيه خارج المنطقة الجمركية، وهي على نوعين مناطق حرة تجارية تخزن فيها البضائع بصورة رئيسة دون أن يتم تصنيفها ومعالجتها قبل تصديرها، والنوع الثاني مناطق حرة صناعية حيث يجري فيها تصنيع السلع لأغراض التصدير.

وهي بذلك تَختَلِف عمَّا تُسَمَّى(الأسواق الحرة) التي تُعَدُّ أماكنَ تُبَاعُ فيها السِّلَعُ الاستهلاكية تامَّة الصُّنع للأفراد العابِرين للمطارات والموانئ في الدُّول المختلفة، سواءً كانت سِلَعًا محليَّة أو أجنبيَّة، دون إجراء أيِّ عمليات صناعية على هذه السِّلَع.

كما تختلف عن (مناطق التجارة الحرة) التي تنشأ بين دولتَيَنِ أو أكثر؛ لتحرير تجارة السلع بينها، وذلك بهدف تنشيط التجارة البَيْنِيَّة للدول الأعضاء في هذه المنطقة، وقد وضعت التشريعات والقوانين التي تحكم عملها وإعطائها المزيد من الميزات والحوافز التي تعمل على جعلها نقطة لاستقطاب استثمارات خارجية ومحلية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وخاصة الصناعات التصديرية، وتتمتع بالعديد من المزايا والحوافز أهمها:[iv]

-عدم وجود قيود على جنسية رأسالمال.

-حرية اختيار الشكل القانوني للمشروع.

-حرية تحديد أسعار المنتجات ونسبة الأرباح.

-إعفاء الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج والصادرات والواردات من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم. نظراً لهذه الميزات, فإنه يمكن إدخال الإصلاحات وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار في حدود المنطقة الحرة وإن لم يتحقق ذلك في عموم البلد,مما سيوفر ضمانات أساسية لحماية المستثمرين، وبذلك سيتمكن البلد من استقطاب الاستثمار – سيما الاستثمار الأجنبي المباشر- الذي سيعمل على مليء الكثير من الفجوات، ولعل من أبرزها الفجوة التكنولوجية والفجوة المعلوماتية, فضلاً عن الفجوة المالية[v].

2- حجم المناطق الحرة على المستوى العالمي

بلغ عدد المناطق الحرة في العالم حتى 2012 مابين 850 إلى2000 منطقة حرة بتعاريف متعددة، موزعة قارياً بالنسب التالية:

الجدول (1): توزيع المناطق الحرة عبر العالم

القارة	النسبة ٪
الأمريكيتين	30
أسيا	30
أروبا	10
افريقيا والشرق الأوسط	10

المصدر: الأمين مجدي، دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، عدد 68، 2013.

وتقدر نسبة المناطق الحرة المنضوية تحت مظلة الاتحاد الدولي للمناطق الحرة بحوالي 80 ٪ من مجمل عدد المناطق الحرة في العالم، وهو اتحاد يعرف اليوم بالاتحاد الدولي لتجهيز الصادرات، ذلك لأهمية أن تتأسس أي منطقة بهدف تشجيع الصادر لتحريك القطاعات المنتجة، وهو بلا شك المحور الذي ترتكز عليه أي منطقة حرة في العالم – وعلى وجه الخصوص الدول النامية ذات الموارد الطبيعية الزراعية والتعدينية.

والمكتب الدولي للعمل بدوره أحصى وجود 3500منطقة حرة للتصدير في كل أجزاء العالم موزعة على 130 دولة واقليم والموظفة لـــ 33مليون شخص، حيث إنتقل عدد الدول المحتضنة لهذه المناطق من 25بلد سنة 1975إلى 130سنة 2002.

3- الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة

ترجع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة إلى أنها خطوة يتم من خلالها الاستجابة للمتغيرات الإقليمية والعالمية التي من شأنها زيادة حدة المنافسة الاقتصادية بعد أن أصبح من المسلم به أنه لا تستطيع دولة بمفردها أن تعيش بمعزل عما يجري من أحداث وتغيرات متلاحقة، وتتمثل فلسفة المناطق الحرة فيزيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول .لذلك فإن إنشاء مناطق حرة يؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية وسياسية للدول التي تنشيء مثل هذه المناطق التي تعتبر وسيلة فعالة لتحرير التجارة من القيود الكمية والحواجز الجمركية تمهيداً للدخول في اتفاقيات التجارة العالمية.

عليه يجب الإشارةُ إلى أن المناطق الحرة تهدف إلى إزالة كافَّة القيود الجمرُكية على حركة التجارة، وتقليل معوِّقات انتقال رؤوس الأموال، وإنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج، وتتكامَل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة، إلى جانب عِدَّة فوائد، سواء للدولة أو المستثمِر على حدٍّ سواء.

إضافة إلى ذلك فإن هذه المناطق تؤدِّي أيضًا إلى زيادة حصيلة الدولة من النَّقْد الأجنبي، من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة، وزيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخَلَل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، إلى جانب استقدام تكنولوجيا مُتَطَوِّرَة، وتدريب العمالة الوطنية عليها، والاستفادة منها في تطوير الصناعة المحليَّة، علاوة على العمل على تنمية المناطق النائية أو الأقل تَقَدُّمًا، والتي لا يُقْبِل رجالُ الأعمال على الاستثمار فيها، مما يَزِيد من استفادة الدولة من مواردها الاقتصادية أو موقعها الإستراتيجي، والتي لا تُمَكِّنُها إمكانيَّاتها الماليَّة والتكنولوجية من الاستفادة منها، وضمان توفير مخزون إستراتيجي من السِّلَع المُهِمَّة في أوقات السلم والحرب، وتَجَنُّب حدوث أزمات اقتصادية وما يَترَتَّب على كلذلك من توفير فُرَص عمل للعمالة المحلية؛ مِمَّا يُخَفِّف من حِدَّةِ البطالة، إضافة إلى توفير البيئة التَّنَافُسِيَّة المُوَاتِية لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخداماتها، وحَفْزِ الابتكار والإبداع بمايؤدي إلى تحسين وتنمية الإنتاجية والارتقاء بها كمٍّ او كيفًا، وخفض التكاليف والأسعار، وتحسين مستويات الدَّخل للعاملين فيها، وتوفير فُرَص نوعية للتدريب على العمل.

وفي هذا السياق أشارت الدِّراسة الصَّادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار[vi] أن قيام عدد من المناطق الحُرَّة في عدد من دول العالم، أسهم في خَفْضِ التَّكاليف التي فرضتها القُيُود السياسية على المعاملات التجارية والعالمية، وأضافت: لقد بَدَت فرص الإنتاج في مواطن أخرى غير مواطن المستثمرين أَيْسرَ مِمَّا كانت عليه في السَّابق قبل إنشاء تلك المناطق الحُرَّة، وبالطبع فان للبلدان العربية دورًا مهمٍّ أي مكن أن تلعبه لجذب المستثمرين إلى مناطقها الحُرَّة؛ وذلك بهدف تنمية قِطَاعات الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها.

كما تستفيد هذه المشروعات من الأيدي العاملة أو مُستَلْزَمَات الإنتاج الرَّخيصة في بعض الدول، بما يُحَقِّقُ خَفْضًا لتكاليف وأسعار المُنْتَجَات، ويرفع القدرة التَّنَافُسِيَّة لهذه المشروعات، كما يمنح المستثمرين الأجانب تسهيلات للإقامة داخل البلاد.

عموما فالأهداف التي تحددها الحكومات عند إتخاذ قرار إنشاء المناطق الحرة هي متعددة في المقام الأول تعمل على جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وبها تعزز خلق وتطوير الصناعة الإنتاجية المحلية الموجهة للتصدير وبواسطة هذه الإستثمارات الأجنبية تحقق العديد من المزايا ومن بينها[vii]:

- خلق فرص عمل
- جلب العملة الصعبة
- المساهمة في خلق صناعة إنتاجية موجهة للتصدير.
- منح معارف وخبرات جديدة للمؤسسات المحلية.
- المساهمة في التحويل التكنولوجي.

وهذه الأهداف العامة يمكن دمجها مع مصالح خصوصية للبلد وهي:

-الإستجابة لمشكل التنمية الجهوية.

-تشجيع لإستخدام الأمثل للموارد المحلية من مواد أولية، مواد نصف مصنعة من طرف المناطق الحرة.

-الإنسجام والتعاون والتكامل مع السياسة الإقتصادية الوطنية.

وتهدف أيضا الدول المضيفة للمناطق الحرة الصناعية للتصدير لإستخدامها كأداة تساعدها في دمج إقتصادها في منظومة الإقتصاد العالمي بحيث تتمكن هذه الدول من مواكبة التطورات التي تطرأ على الإقتصاد العالمي والتأقلم معه تدريجيا[viii].

وتتنوع المناطق الحره بتنوع الغرض من إنشائها وتوجد أشكال عديدة في كل من الأردن ومصر والإمارات وسوريا نوجز منها:

-**المنطقة الحرة العامة:** تدار بواسطة الدولة ومملوكة لها بالكامل.

-**المنطقة الحرة الخاصة:** مملوكة للقطاع الخاص وتدارب واسطته وبإشراف الحكومة.

-**المنطقة الحرة المشتركة:** تقع في الحدود ومشتركة بين دولتين، أو أكثر وتنشأ بموجب اتفاقية خاصة بين تلك الدول وتدار بواسطة كيان مشترك وبإشراف الحكومات ولا تتبع للقطاع الخاص.

-**المنطقة الاستثمارية:** وهي مناطق حرة متعددة الأغراض تشمل الاستثمارات التجارية والصناعية والخدمية، وهي عادة ما تكون في دول لها موارد طبيعية هائلة، وتتوفر فيها بنيات تحتية وفوقية واستثنائية مكتملة تطبق عليها حزمة محدودة من الامتيازات وتوفر لها نافذة موحدة للخدمات الحكوميه المختصة وتدار بواسطة القطاع الخاص وبإشراف الدولة.

-**المنطقة الحرة المتخصصة:** تدار بواسطة القطاع الخاص وبإشراف الدولة وتقتصر على نشاط واحد.

على الرغم من تعدد المنافع الاقتصادية والاجتماعية من إقامة المناطق الحرة في مختلف البلدان، ألا أنه يمكن القول بأن إقامة هكذا مناطق لا يخلو من السلبيات، فوفق المعارض وإقامة المناطق الحرة إنها فقدت أهميتها وذلك للعديد من الأسباب أهمها:[ix]

-إستحداث نظم كمركية سهلة مثل نظام السماح المؤقت واعادة الرسوم التي يسمح بموجبها إدخال البضائع واخارجها بدون رسوم كمركية.

- قد يتيح نظام المناطق الحرة إجارء عمليات التهريب وادخال البضائع المحظورة واخفاء معالم مصدرها الاصلي.

-تؤثر المناطق الحرة على الصناعات المحلية غير القادرة على منافسة مثيلاتها الأجنبية ومن خلال فتح الحدود لإستقبال السلع والبضائع الأجنبية

-إن السماح بدخول رؤوس الأموال الأجنبية الى البلد بدون رقابة سيؤدي الى تبعية الاقتصاد الوطني الى أصحاب رؤوس الاموال ودولهم والتحكم والسيطرة بالتجارة الخارجية للبلد بشقيها الاستيارادي والتصديري.

4- تجار ببعض الدول في إنشاء المناطق الحرة

4-1- المناطق الحرة في الصين: انتهجت كثير من الدول أسلوب إنشاء المناطق والأسواق الحرة بغرض التحول نحو اقتصاد السوق، فعلى سبيل المثال أنشأت الصين أربعة مناطق اقتصادية حرة في عام 1979 م في كلعت تدريجياً في مناطق ساحلية وحدودية أخرى، إذ تم الإعلان عن 10 مناطق حرة في عام 1984 م تشمل مدن ساحلية تمتد من شنج نبال قرب من هونغ كونغ مروراً ببحر الصين الجنوبي لمدن شنغهاي ومن (شانتو، جوهاي، فوج يانجو انغدونغ)، نجحت هذه المناطق في جذب الاستثمارات الأجنبية توسحتى تيجن في الشمال الشرقي، وبالتالي أصبحت جميع المناطق الساحلية هي مناطق وأسواق حرة تتميز بالآتي:

- تم تطبيق نظام المسار المزدوج (Double Trak System)حيث تم إعفاء هذه المناطق من القيود الضريبية ونظام رقابة النقد الأجنبي وتم السماح بتعديل قوانين العمل وملكية الأرض،و كانت دائماً هناك أسعار مغايرة لكافة تكاليف الإنتاج.

-ارتبط تطور المناطق والأسواق الحرة بجذب الاستثمار الأجنبي في إطار استراتيجية الدولة للتصنيع من أجل التصدير مما فتح المجال واسعاً لاستغلال فائض العمالة وتحويله من المناطق الريفية إلى المناطق الساحلية، وهذا مهد الطريق لاستفادة الصين من وفرة عنصر العمالة لنشوء وتطور صناعات كثيفة العمل والاستفادة من الميزات النسبية والروابط الأمامية والخلفية التي تتوفر في القطاعات الاقتصادية التي تم توجيه الاستثمار إليها.

-تم تطوير سوق شنجن للأوراق المالية للمساهمة في حشد مدخرات العاملين وتوجيهها نحو الاستثمار مما مهد الطريق لنشوء وتطور سوق رأس المال وقيام صناعات كثيفة عنصر رأس المال، وهذا بدوره قد شجع الصناعات العالمية للبحث عن فرص الاستثمار في المناطق والأسواق الحرة الصينية، وذلك لعاملين رئيسيين هما اتساع السوق الداخلي وسهولة التصدير إلى الأسواق الخارجية.

استمرت الصين بإدراج مناطق جديدة في منتصف التسعينيات من القرن الماضي شملت خطة طويلة الأمد لتحقيق التوازن الإقليمي بتشجيع جذب الاستثمار الأجنبي إلى غرب الصين .ولذلك يمكن القول بأن تجربة الصين اتسمت بالتدرج في إنشاء المناطق والأسواق الحرة من المناطق الساحلية إلى المناطق الداخلية، والاعتماد على التصنيع كاستراتيجية وطنية تهدف إلى استدامة التنمية الاقتصادية، أيضاً يلاحظ تطبيق التحرير الاقتصادي في المناطق والأسواق الحرة بمعزل عن باقي الصين، وأصبحت المناطق الحرة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم الركائز هي توجيه الموارد للقطاعات الإنتاجية (الصناعة) للاستفادة من القيمة المضافة وتوطين التكنلوجيا وغزو الأسواق الخارجية.

4- 2-المناطق الحرة بكوريا الجنوبية (تجربة ماسان): تجربة كوريا في مجال المناطق الحرة فتحلها الباب للإصلاحات الشاملة واعادة هيكلة كامل إقتصادها، حيث شرعت في تبني مشروع المناطق الحرة عام 1970 مب انشاء المنطقة الحرة بماسان، والهدف من إنشائها هو جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات، خلق مناصب شغل وجلب التكنولوجيا.

الجدول (2): بعض النتائج الاقتصادية للمنطقة الحرة ماسان

السنوات	مخزون الاستثمارات (مليون دولار)	عدد العمال	عدد المؤسسات	الصادرات (مليون دولار)
1985	125,9	28983	79	809
1990	215,8	19616	72	1405
1995	235,3	14736	73	2401
2000	251,4	14415	78	4442
2004	264	9424	76	4618

Source: Mechael Engman .Osamu Onodera .Enrico Pinali . 2007 .P.43

حققت المناطق الحرة لمسان نسبة 35 بالمئة من مكونات وتجهيزات الخفيفة، حاجياتها مستمدة من الموردون المحلين عن طريق المناولة.

مرت ماسان بتغيرات عميقة منذ 1980 من حيث تحول في قطاعات نشاطها، حيث إنخفضت من نشاطاتها ذات القيمة المضافة الضعيفة (اللبسة، الأحذية...) فعوضتها بنشاطات ذات القيمة المضافة العالية وهي الإلكترونيات، وهذا ما جعلتها تستقطب رؤوس أموال أجنبية ومحلية.

4-3- المناطق الحرة العربية: ورغم إشارة الدِّراسات الدَّوْلِيَّة إلى أن الدُّول العربيَّة وإفريقيا سجَّلت أدنى مستويات النَّشاط في مجال إستراتيجيات التَّطَوُّر والتنمية المعتمِدة على المناطق الحُرَّة، إلا أنَّها أصبحتْ منتشرة بشكل كبير في العديد من الدُّوَل العربية، وتشهد حاليًّا المزيد من التَّزَايُد والتَّوَسُّع، لا سيَّما في ظِلِّ سعي الدول العربية نحو جَذْب وتسهيل دخول رؤوس الأموال إلى أراضيها، وفي هذا الصَّدَد تُشِير الإحصاءات إلى أن هذه المناطق تتوزَّع في دُوَلٍ عِدَّة في المنطقة، حيث تَمْتَلِك الأردن منها 27 منطقة حُرَّة عامة وخاصَّة، تَجَاوَز حجمُ الاستِثْمار فيها 1429 مليون دينار.

كما تَمَكَّنَت الإماراتُ من إقامة تِسْع مناطق حُرَّة رئيسة، أشهرها المنطقة الحرة بـــ (جبل علي)، تم بناء المنطقة الحرة في جبل علي فوق مساحة تبلغ 48 كيلومترًا مربعًا وتُعتبر من بين المناطق الحرة الأكبر والأسرع نموًا في العالم .تقع المنطقة الحرة بين ميناء جبل علي سادس أكبر ميناء بحري في العالم ومطار آل مكتوم الدولي، أكبر مطار شحن في العالم، وهي المنطقة الحرة الوحيدة في العالم التي تقع بين كيانين لوجستيين كبيرين في العالم، في وجود طريق سريع من ست حارات، تقوم المنطقة الحرة بتيسير نقل السلع من البحر إلى الجو في 20 دقيقة فقط، تقع المنطقة الحرة في مكان جيد يتيح لشركائها أسرع وصول ممكن لسوق تضم ملياري شخص في جنوب وغرب آسيا ودول الكومنولث المستقلة وإفريقيا .وقد وصلت عدد الشَّرِكات فيها حتى العام الماضي إلى نحو 2157 شركة،كما ارتفع حجم التَّبَادُل التجاري بين الإمارات وبين الدول التي تنتمي إليها الشركاتُ المستثمرة في المنطقة من 200 مليون درهم في عام 1985 ،إلى ما يزيد على 10 مليارات دولار في العام الماضي.

هذا وقد كان من أحد أكبر الدوافع لوجود الشركات داخل إحدى المناطق الحرة بالإمارات يتمثل في مستوى الدعم الذي توفره المناطق الحرة لهذه الشركات، وبما أن هذه المناطق تعمل كمناطق تتمتع كل هيئة منهيئات المناطق "خارج الحدود" متكاملة الحرة بنظامها الخاص لتقديم الخدمات لأعضائها من الشركات.

كما تأخذ هيئات المناطق الحرة في الاعتبار كل جانب من جوانب إنشاء الشركات وإدارتها تقريباً؛ فبدلاً من الانتقال بين مختلف الدوائر الحكومية، تحصل الشركات الموجودة في نطاق المنطقة الحرة على الموافقة على معظم إجراءاتها من هيئة المنطقة الحرة حصراً على سبيل المثال، عند تعيين موظف جديد تحصل الشركة التابعة للمنطقة الحرة على تأشيرة هذا الموظف من هيئة المناطق الحرة، لا من خلال الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب – دبي.

كما أن أي تعديلات على رخصة التجارة بالمنطقة الحرة تتم أيضاً من خلال هيئة المناطق الحرة، كما تختلف الرسوم على كل خدمة مقدمة من هيئة المنطقة الحرة عن غيرها من المناطق الحرة.

تتمثل حوافز المنطقة الحرة بجبل علي في الآتي[x]:

-ملكيّة أجنبيّة بنسبة 100٪

-الإعفاء من جميع الرّسوم الجمركيّة على الواردات.

-استعادة 100 ٪من رأس المال والأرباح إلى الوطن.

-التحرّر من الضّرائب المفروضة على الشّركات، كما هي مطبّقة في جميع أنحاء دبي، مع مكافأة إضافيّة تتمثّل في ضمان لمدة 15 سنة قابلة للتّجديد في المنطقة الحرّة.

-وفرة الطّاقة الرّخيصة.

-إجراءات انتداب بسيطة ومضمونة تضمن توافر مهارات وخبرات عاملة قادرة على المنافسة.

-هناك دعم إداري ذا مستوى عال من سلطات المنطقة الحرّة.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يتبين جليا أن المناطق الحرة هي أداة جد مهمة تستعمها الدول بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف وعليه نخلص إلى أن:

1- عدم وجود تعريف محدد للمناطق الحرة وإنما هناك قواعد متعارف عليها عالميا لما يمكن أن يسمى بالمنطقة الحرة.

2- هناك صور وأشكال للمناطق الحرة إلا أن الاتجاه الحالي هو إقامة مناطق التصدير الصناعية الحرة وخاصة في الدول النامية معبر وزمؤشرات لبروز مناطق حرة متخصصة في الخدمات.

3- يتوقف نجاح المنطقة الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق أهدافها الأخرى على توافر العوامل الحاكمة في نجاحها ابتداء من دراسة ملائمة الفكرة لظروف الدولة والتحضيرلها، مع عمل دراسة جدوى اقتصادية وتزويد المناطق الحرة بالنية الأساسية وتطبيق نظام متكامل من الحوافز.

4-وجود استراتيجية واضحة المعالم في الاقتصاد داخل البلد المضيف للمناطق الحرة تعد من أهم أسباب نجاح المناطق الحرة في تحقيقها لأهدافها .

5-لعبت المناطق الحرة دورا كبيرا في حل جانب كبير من مشكلة البطالة حيث وفرت العديد من فرص العمل وبرواتب متفاوتة بحسب طبيعة الدولة.

6-تعد المناطق الحرة أرضية خصبة لاستثمار العديد من الشركات الاجنبية والمحلية.

7-إن المناطق الحرة تسهم بدور كبير في تنمية الصادرات في كثير من دول العالم بل إنه في بعض الدول المضيفة تشكل صادرات هذه المناطق النسبة العظمى من حجم صادرات هذه الدول.

وعليه نخلص أن المناطق الحرة تعد وسيلة فعالة للخروج من العديد من المشاكل التي تتخبط فيها الدول النامية والتي على رأسها البطالة، ولكن نجاحها يبقى رهين بتظافر مجموعة من الشروط التي يقع على عاتق الدولة المضيفة لها توفيرها بشكل يساعد على نجاحها وهنا نقترح الآتي:

الاقتراحات:

1-ضرورة التَّوَسُّع في إنشاء المزيد من المناطق الحرة، مع وَضْع تشريعاتٍ حازمةٍ للتَّصَدِّي للسلبيات التي قدت تمخَّض عنها، والتي تَضُرُّب الاقتصاد المحلي.

2-عدم كفاية الجوانب التشريعية من إعفاءات ضريبية وجمركية لجلب استثمارات للمناطق الحرة، بل إن هناك جوانب أخرى تتعلق بمناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة سواء البيئية والسياسية أو المؤسسية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية.

3- تركيز التراخيص والتصديقات والامتيازات في المناطق الحرة للشركات التي تعمل على زيادة التصنيع والإنتاج والتركيز على التصنيع من أجل التصدير.

4- ضرور العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الاعتماد على البنوك المحلية فى التمويل بالنسبة لتمويل الأنشطة في المناطق الحرة.

5- تقليص وترشيد دور المناطق الحرة في خدمة عمليات الاستيراد، ووضع القيود التي تضمن أن يكون الاستيراد في إطار استراتيجية الدولة المعلنة لتحجيم الاستيراد وتقليل الطلب على النقد الأجنبي وترشيد استهلاك السلع المستوردة، ودعم قاعدة الإنتاج المحليل لتصنيع من أجل التصدير.

6- تسهيل عملية حصول المستثمرين الأجانب على الأراضي وخدمات المياه والكهرباء والاتصالات والإعفاءات الضريبية، التى تمكن المناطق الحرة من زيادة تنافسية الصادرات.

7- تشجيع البنوك لفتح فروع داخل المناطق الحرة، وذلك لإيجاد مناخ جيد للمنافسة، ومن ثم تقديم خدمات ممتازة للعمل خارج وداخل البلاد.

8- مطالبة المناطق الحرة بالالتزام الكامل بالمعايير والقوانين الدولية المتعلقة بالحفاظ على البيئة وحمايتها وغير ذلك عند قيامها بتقييم الشركات الراغبة في الاستثمار لديها.

قائمة المراجع:

1- الأمين مجدي، دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، عدد 68، 2013.

2- الطائي مهدي طالب إبراهيم: الأهمية الاقتصادية لإقامة منطقة حرة في إقليم كردستان (السليمانية) ، مجلة الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، العدد57 ، بغداد ، 2005.

3- الأسكوا،تقييمالمناطقالحرةجوانبالصناعةوالنقلدراسةحالةمختارةفيمنطقةالاسكوا،الاممالمتحدة،نيويورك، 2001.

4- الحرازي محمد علي عوض: الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة) ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007 .

5- لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورهافي تنمية التجارة العربية البينية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2012.

6- شاشوةحميد،تحدياتالمناطقالحرةالصناعيةللتصديرفيظلالعولمةالاقتصادية،ماجستيرالمدرسةالعلياللتجارة2003.

7- صلاحزينالدين،اقتصادياتالتصديروالمناطقالحرة،دارالنهضةالعربية،القاهرة،2000 .

8- سلسلةالدراساتالمتخصصة،الحوافزالممنوحةللاستثمارالأجنبي المباشرفيالدولالعربية، 1997.

9--Abd El madjid Bouzidi, Mais oui, il nous faut des zones franches d'exportation, le soir, 02-05-2012 .

10- Mechael Engman .Osamu Onodera .Enrico Pinali . 2007 .

11-Abdelkafi Abdelhamid : « les zones franches industrielles » in revue MutationsN°03.1992.

12- Mechael Engman .Osamu Onodera .Enrico Pinali . 2007 .

[i] Abdelkafi Abdelhamid : « les zones franches industrielles » in revue MutationsN°03.1992P19.22.

[ii] شاشوة حميد، تحديات المناطق الحرة الصناعية للتصدير في ظل العولمة الاقتصادية، ماجستير المدرسة العليا للتجارة 2003.

[iii] الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو) النص المعدل مايو1973 تحت رعاية مجلس التعاون الجمركي، سعياً منها لإزالة الاختلاف بين الإجراءات والممارسات الجمركية لدى الأطراف المتعاقدة الذي من شأنه عرقلة التجارة الدولية وغيرها من التبادلات التجارية، ورغبة منها في الإسهام على نحو فعال في تنمية هذه التجارة والتبادلات من خلال تبسيط وتنسيق الإجراءات والممارسات الجمركية وتعزيز التعاون الدولي.

[iv] الحرازي محمد علي عوض: الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة) ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007 .

[v] الطائي مهدي طالب إبراهيم: الأهمية الاقتصادية لإقامة منطقة حرة في إقليم كردستان (السليمانية) ، مجلة الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية ، العدد57 ، بغداد ، 2005.

[vi] سلسلة الدراسات المتخصصة، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 1997.

[vii] Abd El madjid Bouzidi, Mais oui, il nous faut des zones franches d'exportation, le soir, 02-05-2012

[viii] صلاح زين الدين، اقتصاديات التصدير والمناطق الحرة، دار النهضة العربية، القاهرة،2000 .

[ix] الأسكوا، تقييم المناطق الحرة جوانب الصناعة والنقل دراسة حالة مختارة في منطقة الاسكوا، الامم المتحدة، نيويورك، 2001.

[x] لبعل فطيمة، المناطق الحرة العربية ودورهافي تنمية التجارة العربية البينية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2012، ص 68.